الحد الأدنى للأجور والدعم
من منظور الاقتصاد الإسلامي

إعداد

الدكتور حسين حسين شحاتة – الاستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

استهلال

من أهم قضايا التي تواجه النظم الحاكمة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة : قضية كفالة حد أدنى للأجور ليحقق للطبقة الفقيرة الحياة الكريمة في ضوء الموارد المالية المتاحة ، وكذلك قضية التنمية الاقتصادية التي تساهم في زيادة متوسط الدخل للأفراد ولا سيما الفقراء الذين يستحقون الدعم .

وتتأثر هذه القضايا بأيدولوجية وفكر النظام الحاكم سواء كان علمانيا أو ليبراليا أو إشتراكيا أو إسلاميا.....أو غير ذلك وتداخلت الأفكار واختلطت الأوراق على الناس ، وتختص هذه الدراسة المركزة حول نظرة الإقتصاد الإسلامي حول هذه القضايا ودوره في الخروج من الأزمة .

الحد الأدنى للأجور من منظور الاقتصاد الإسلامي

يحكم تحديد الأدنى للأجور في الاقتصاد الإسلامي القواعد المالية الشرعية الآتية :

- من مسئولية ولى الأمر كفالة تكلفة الحاجات الأصلية المعيشية لكل مواطن وهي : الطعام والشراب والكساء و المأوى والعلاج والتعليم ، ولذلك يجب أن يكون الحد الأدنى للأجر أو للمعاش لا يقل عن تلك التكلفة حتى يعيش المواطن حياة كريمة ، وهذا الحد يجب أن يزيد دوما مع التغير في الأسعار .

- يجب أن يوفر ولى الأمر فرصة العمل الحلال الطيبة المناسبة لكل قادر على العمل حتى يأكل كل من عمل يده وفقا للمبدأ " نحو فرد قادر على الكسب من عمل يده "وهذا سوف يساهم في التنمية الاقتصادية وبالتالي يؤدي إلى التخفيف من الأعباء على الموازنة التي قد تنشأ من تطبيق الحد الأدنى للأجور والدعم .

- ربط الأجر بالأداء والانتاج وفقا للقاعدة المالية الشرعية ،" لا كسب بلا جهد فعلى " ، وذلك للتحفيز على العمل ولا يتعود القادر على العمل على التكاسل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- في حالة نقص الأجر الفعلى لأسباب معتبرة شرعا مثل العجز أو المرض أو نقص القدرات أو نحو ذلك عن تكلفة الحياة المعيشية تقوم الدولة من خلال الدعم الفعلى للفقراء بتغطية النقص ، ولا يجوز تقديم الدعم لغير مستحقيه ، ولا تتميز فئة عن فئة بدون مبرر معتبر شرعا .

- حرمة بخس العامل حقه في الأجر العادل ، وأساس ذلك قول الله سبحانه وتعالى : " ولا تبخسوا الناس أشياءهم" ، كما يجب تحفيزه على العمل ماديا ومعنويا .

عندما تطبق هذه القواعد معا في صورة منظومة متكاملة يمكن تطبيق الحد الأدنى للأجور ويزيد الانتاج وتتحقق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، وهذا من مقاصد الاقتصاد الإسلامي بالنسبة لأجور العمال .

معوقات تطبيق الحد الأدنى للأجور

هناك معوقات من المنظور السياسى : منها سيطرة فئه الذين يكسبون بدون جهد وهم من ذوي النفوذ السياسى الذين يؤثرون على اتخاذ القرارات ولأنهم يرون أن تحديد الحد الأدنى للأجور بطريق مباشر أوغير مباشر سوف يؤدي إلى زيادة التكاليف و بالتالي سوف يخفض من أرباحهم غير العادلة .

بالإضافة إلى ذلك تعلل النظم الحاكمة بأنه لا توجد موارد مالية لتمويل فروق الأجور الناجمة من تطبيق الحد الأدنى للأجور .

كما يرى بعض الاقتصاديين أن تطبيق الحد الأدنى للأجور سوف يقود إلى سلسلة من المضاعفات السلبية منها إرتفاع الأسعار والتضخم .....وزيادة العبء على الموازنة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصادر تمويل الحد الأدنى للأجور

يمكن الحكومة تطبيق الحد الأنى للأجور وتمويله على النحو التالى :

- - ضبط وترشيد النفقات العامة وتجنب الاسراف والتبذير والتصدي للفساد المالي.
- - تطبيق الحد الأقصى للأجور وتحرير مصر من الإحتكار الاقتصادي ذوالنفوذ السياسي .
- - تطبيق نظام الضرائب التصاعدية على الأغنياء لتوفير الموارد للفقراء وإعادة النظر في الإعفاء للأعباء العائلية .
- - إعادة النظر فى الصناديق الخاصة من حيث الرقابة الفعالة حيث ينتشر فيها الفساد المالى
- - إعادة النظر فى مخصصات البعثات الخارجية حيث يوجد الاسراف والتبذير .
- - تطبيق فقه الأولويات : الضروريات فالحاجيات أولاً وإرجاء الكماليات .
- - تنمية الموارد الطبيعية المهدرة مثل المواني والسواحل والصحراء ....ونحو ذلك .
- - بذل الجهود الصادقة والفعالة لاسترداد أموال الدولة المنهوبة داخليا وخارجيا .
- - إعادة النظر في سياسات الحوافز والمكافآت بما يبعث على العمل والإنتاج الفعلي .

ولا يمكن تطبيق السياسات السابقة إلا من خلال نظام حاكم مخلص لوطنه ، صادق في وعوده وفي عهوده ، يتوافر في القائمين عليه الخشية من الله والأخلاق الحسنة ومنها الصدق والأمانة والسلوك السوى والقدوة الحسنة .....وقليل ما هم .

علاقة تطبيق الحد الأدنى للأجور بسياسة الدعم

كلاهما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ، وكلاهما حق مشروع لمن هم دون حد الكفاية من الحاجات المعيشية الأصلية للحياة الكريمة ، وهما ليسا منة أوهبة أو تفضلا من الحكومة على الفقراء والمساكين والمعوزين ومن في حكمهم . وليس أحدهما بديلا عن الآخر

ويجب وضع معايير وضوابط لهما حتى تتحقق الغاية المنشودة منهما وهى تحقيق الحياة الكريمة لكل مواطن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يجب عدم المتاجرة السياسية بقضية الحد الأدنى للأجور وبقضية الدعم ، والنظر إليهما من منظور الحق المشروع ومن منظور العدالة الاجتماعية ، وأساس ذلك قول الله عز وجل :" الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور " (سورة الحج : ٤١) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم :" مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " (متفق عليه).

وفي هذا الخصوص نوصي بالآتي :

- تطبيق الحد الأدنى للأجور مع ربطه بتكلفة الحاجات المعيشية الأصلية للإنسان وبالتغير بالأسعار.

- الإبقاء على سياسة الدعم مع ضبطه وترشيده وتطهيره من الفساد حتى يصل إلى مستحقيه بالحق والعدل ، ويمنع من غير مستحقيه . بمعني أن يعطى بالحق و يمنع من الباطل .

- دعم مؤسسات المجتمع المدنى للقيام بدورها لمساعد ة الحكومة في دعم الطبقات الفقيرة حقا من الذين لا يسألون الحكومة إلحاحا وكثير ما هم والحكومة غافلة عنهم .

- إصدار تشريعات الزكاة والصدقات وإنشاء صناديق خاصة بها بعيدا عن موازنة الدولة لتساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية تحت إشراف المؤسسات الشعبية .

- إعادة النظر في قوانين الوقف لتساهم في تقديم الخدمات العامة النافعة والمعتبرة شرعا.

- تحرير قضية الحد الأدنى للأجور وقضية الدعم من المتاجرة السياسية ، فهما من الحقوق المشروعة لكل مواطن ليس عنده مل يكفيه من تكاليف الحياة الكريمة .

- إثراء سياسات الحد الأدنى للأجور والدعم بالفكر المالي الإسلامي في مجال مصارف الزكاة والصدقات والوقف الخيري .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معوقات تطبيق السياسات الاقتصادية الإسلامية للأجور والدعم ؟

من هذه المعوقات على سبيل المثال ما يلي :

- التشوية المستمر لكل ما هو إسلامي من قبل المذاهب الأخرى : العلمانية والليبراليه والشيوعية .....
- جهل معظم الناس بمقاصد الاقتصاد الإسلامي ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية .
- تدنيس المجتمع بالمفاهيم المادية والعلمنية والرأسمالية ونحو ذلك من خلال وسائل الإعلام المضللة والكاذبة والمعادية لمفاهيم الاقتصاد الإسلامي في الاصلاح والخروج من الأزمات المتلاحقة .
- عرقلة أى مشروع اقتصادى إسلامي محاربة للأسلام وكرها للمسلمين .
- استغلالا أخطاء بعض المؤسسات المالية والاقتصادية الإسلامية القائمة .
- تشتت وتفرق التيارات الإسلامية .
- نقص الخبرات العملية التنفيذية فى مجال الاقتصاد الإسلامي .

نقاط الضعف فى اقتصاد مصر .

من أهمها ما يلى :

- القمع والظلم الاقتصادي والهوة الشاسعة بين الفقير والغنى .
- الاحتكار ذو النفوذ السياسى .
- عدم تحقيق الأمن للعامل والمال .
- تبديد الموارد الإقتصادية الطبيعية .
- الاهتمام بالصراع السياسى دونما أى اهتمام بالعدالة الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية
- الشائعات الاقتصادية المغرضة التى تقوم على الكذب و الخداع والتضليل والقمار والتدليس والجشع .....ونحوذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العجز الشديد فى الموازنة العامة للدولة بسبب نقص الموارد وزيادة النفقات .
- الاعتماد على القروض الربوية وزيادة المديونية وأصبحت مصر تعيش عليها ويتحمل سوءاتها الأجيال القادمة .
- إنتشار الرشوة والإختلاس والإعتداء على المال العام والسوق الخفية (السوداء) والاتجار فى العملة والاستثمارات الورقية والاستثمارات الريعية التي لا تساهم في التنمية .

إلى أين اقتصاد مصر ؟

الله سبحانه وتعالى الذي حفظ مصر من قبل وسوف يحفظها إن شاء الله "ليس لها من دون الله كاشفة ." ، ولكن يجب أن نأخذ بالأسباب الرصينة الرشيدة ، فمن الواقع يشخص الاقتصاديو ن اقتصاد مصر على أنه في غرفة العناية المركزة يعيش على الإعانات والهبات والقروض الربوية .... وذلك في ظل نقص الاستثمارات والعمل والإنتاج وانتشار الفساد بكل صوره ، ولا بد من البحث عن المخرج ، فما هو الخرج ؟؟؟؟.

طريق النجاة من الإفلاس الاقتصادي

إن تطبيق مفاهيم ومبادئ وسياسات الاقتصاد الإسلامي ومشروعه الاجتماعي والاقتصادي هو الخلاص مما تعانيه مصر من أزمات إجتماعية واقتصادية ، لأنه يقوم على القيم والاخلاق الحسنة والسلوك السوى والكفاءة والمهارة والحنكة ....والمعاصرة في استخدام الأساليب والأدوات ، وهذا يقود إ العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية الفعلية بحق ، وصدق الله القائل :"وألو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا " (سورة الجن – ١٦) .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

استهلال ٢

الحد الأدنى للأجور من منظور الاقتصاد الإسلامي ٢

معوقات تطبيق الحد الأدنى للأجور ٣

مصادر تمويل الحد الأدنى للأجور ٤

علاقة تطبيق الحد الأدنى للأجور بسياسة الدعم ٤

معوقات تطبيق السياسات الاقتصادية الإسلامية للأجور والدعم ؟..... ٦

نقاط الضعف فى اقتصاد مصر ٦

إلى أين اقتصاد مصر ؟ ٧

طريق النجاة من الإفلاس الاقتصادي..... ٧

فهرس المحتويات ٨

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com